(المدى) تستطلع

الجمعية الوطنية في عيون المثقفين العراقيين

الحلقة الاولى

استطلاع : محمد ناجي

بمناسبة انعقاد الجمعية الوطنية العراقية استطلعت (المدى الثقافي) اراء مجموعة من المثقفين العراقيين ، عن هذا الحدث المهم حول العمل المستقبلي ، للجمعية الوطنية والحكومة الجديدة.وفيما يأتي عدد من الآراء ، وسننشر بقية الآراء تباعاً.

تشكيل حكومة وحدة وطنية ومساندتها لوضع الدستور

كاظم حبيب

إن من يتابع مجرى الأوضاع في العراق يتمنى على الأخوات والأخوة الذين أحرزوا نتائج طيبة في الانتخابات الانتقالية وأصبحوا أعضاء في أول جمعية وطنية في الجمهورية العراقية الجديدة أن يبذلوا أقصى الجهود وينشطوا الفكر ويستفيدوا من تجارب العراق والدول المجاورة لضمان الوصول إلى خمس مسائل أساسية تواجه المجتمع العراقي في المرحلة الراهنة. وأعني بها:

١- تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل القوى التي تتفق على برنامج وطني مشترك خلال الفترة الانتقالية الجارية حتى نهاية هذا العام والمساهمة في التحضير الجاد والفعال للانتخابات الوطنية القادمة وتجاوز الاختلالات والمصاعب التي واجهت الفترة والانتخابات السابقة. ٢- تعزيز جهود الحكومة الجديدة لمواصلة التصدي الأكثر وعياً وحزماً لمواجهة الإرهاب المتفاقم وإفشال مخططات القوى الإرهابية المحلية منها والعربية والإقليمية والدولية. إنها معركة وطنية ينبغي للشعب أن ينتصر فيها وبأسرع وقت ممكن. كما يفترض أن ننتهي من عمليات التحضير لمحاكمة قوى النظام المخلوع. وخاصة العناصر الرئيسة كرأس النظام وطغمته ليتيقن أتباع هؤلاء من أن لا عودة للنظام السابق الى حكم العراق أبداً. وعلينا أن ندرك بأن القوى الإرهابية قد تسنى لها بناء بناها التحتية بسبب الأساليب السيئة التي مارستها قوات الاحتلال في مواجهة هذه القوى. لهذا لا بد من تدمير البنية التحتية والوصول إلى مراكز القرار الداخلية وفي الدول العربية والإقليمية المجاورة .

٣- تعزيز جهود الحكومة الجديدة والانتقالية لتأمين تسريع عملية إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية المعطلة. سواء الإنتاجية منها أم الخدمية. وتأمين فرص عمل جديدة للنسبة العالية من القوى العاطلة والقادرة على العمل التي يمكن أن تشكل حالياً القاعدة المادية لمواصلة أجواء التوتر الاجتماعي والإرهاب. ويفترض أن ننبه في هذا الصدد إلى الخلل الجدي في سياسة الحكومتين المؤقتتين السابقتين وسلطة الاحتلال التي تناست وتغافلت عن مصالح الكادحين والفقراء وأبدت اهتماما بالفئات الوسطية (الطبقة الوسطى) فقط. ولم تتصد لمشكلات الجماهير الكبيرة والكثيرة التي تطالب بأنصافها واستعادة حقوقها المغتصبة. سواء تلك التي فقدت ضحايا كبيرة من أفراد عائلاتها ودفنت في المقابر الجماعية أو الجمهرة المهجرة قسراً أم التي صادر النظام السابق أموالها المنقولة وغير المنقولة. ومعالجة مشكلاتها اليومية وكذلك المشكلات التي افترض قانون إدارة الدولة المؤقت معالجتها خلال الفترة الانتقالية المنصرمة وتخلفت الحكومة عن البدء الفعلي بها. ومنها نص المادة ٥٨ لإرساء الأسس السليمة لحياة ديمقراطية في مدينة كركوك التي تعرضت للعنصرية والتعريب القسري والتهجير العنصري المقيت والتغيير السكاني.

٤- وتتصدر هذه المهمات وتترافق معها مهمة وضع الدستور العراقي الدائم. هذا الدستور الذي يتطلع الشعب العراقي الى أن يكون دستوراً فيدرالياً ديمقراطياً ومدنياً حديثاً يكرس مبادئ أساسية أكدها قانون إدارة الدولة المؤقت. ومنها بشكل خاص:

أ- إقامة نظام جمهوري فيدرالي برلماني تعددي مدني حديث يتم في ضوئه التداول الديمقراطي البرلماني والسلمي للسلطة ويتعامل على أساس وجود أحزاب في السلطة وأخرى في المعارضة. وينظم العمل بين الحكومة والمعارضة على أسس جديدة ومنافسة حرة وعقلانية. ويحترم مبادئ شرعة حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويمارسها ويحترم كل العهود والمواثيق واللوائح الدولية بهذا الخصوص ويتعهد بممارستها فعلياً على مستوى الفرد والجماعة. وضمان الحرية الفردية وحرية الجماعات ويصون حقوق المعوقين وضحايا الحروب الداخلية والخارجية.

ب - إقامة نظام يستند إلى مبدأ الفصل التام بين السلطات واحترام استقلال القضاء العراقي وإقامة محكمة صيانة الدستور.

ت - احترام السلطة الرابعة. الإعلام. ومنه الصحافة. واحترام حرية الكلمة والتعبير والنشر.

ث- إقامة نظام يعتمد مبدأ الفصل بين الدين والدولة واحترام كامل للأديان والمذاهب والعقائد المختلفة وكذلك الاتجاهات الفلسفية والفكرية المتنوعة وضمان حريتها التامة وحمايتها من التجاوزات.

ج- الاعتراف بالتعددية القومية والثقافية في العراق وحق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه وضمان الحكم الفيدرالي. والسعي لإقرار مبدأ وجود فيدراليتين عربية (الرافدين) وكردستانية واحترام حقوق القوميات الأخرى (التركمان والكلدوآشور) الثقافية والإدارية. والعمل على تعزيز التآخي بين القوميات العراقية. وتنظيم العلاقة بين الفيدرالية والحكم المركزي وتوزيع المهمات والحقوق والواجبات بصورة عقلانية وحضارية حديثة.

ح- رفض الذهنيتين العنصرية والطائفية والتمييز القومي والديني والمذهبي والفكري والسياسي واحترام مبدأ المواطنة المتساوية لجميع سكان العراق. وتحريم ممارسة التمييز ونشر الحقد والكراهية بين الشعوب أو الدعاية للحرب والعدوان والمعاقبة عليها.

خ- تحديد الاتجاهات والسبل الأساسية لمكافحة الفساد الوظيفي. المالي والإداري والمحسوبية والمنسوبية بمختلف أشكال ظهورها واعتماد مبدأ الكفاءة في أشغال الوظائف العامة من النساء والرجال وتأمين رقابة القضاء والمجتمع على أجهزة الدولة. بما في ذلك الحكومة. ومنع نواب الشعب من ممارسة النشاط لصالح الشركات الأجنبية أو المحلية أو القبول بأجور أو هدايا...الخ يمكن أن تعرض سمعته ونزاهته إلى الإساءة.

د- مكافحة واقع التخلف الفكري والاجتماعي والأمية والتقاليد البالية التي تلحق بالمجتمع أضراراً كبيرة وتساهم في نشر العنف والسادية وإيذاء النفس البشرية. والتربية بأسس القيم الإنسانية الشاملة والعامة والمثل الرفيعة والحضارية والمساهمة في نشر التنوير الديني الحديث.

ذ- الاعتراف الكامل بحقوق المرأة العراقية ومساواتها التامة بالرجل في الحقوق والواجبات ومنع أي تمييز ضدها أو التجاوز عليها ومعاقبة مرتكبي المخالفات القانونية بذلك. والاتفاق على أن تكون النسبة المئوية المنشودة هي المناصفة. الى أن تعتمد النسبة التي تتراوح بين ٣٥-٤٠٪ حالياً في إشغال المناصب الحكومية المختلفة. وأن يكون من حق المرأة العراقية. أياً كانت قوميتها ودينها ومذهبها أو وجهتها الفكرية والسياسية. في احتلال جميع المراكز في الدولة بما في ذلك حقها في رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة والوزارات المختلفة والقضاء ...الخ.

ر- تحديد الاتجاهات الأساسية في النظام الانتخابي والمنافسة واستخدام الإعلام ومساعدات الدولة المالية لخوض الانتخابات وضمان نزاهتها وابتعاد المراجع الدينية أو غيرها عن التأثير فيها.

ز- وضع تبني نصوص دستورية تنظم الحياة الحزبية والسياسية وتضمن صدور نظم وتعليمات تأخذ الخبرة والمعرفة الوطنية والإقليمية والدولية بهذا الصدد. إضافة الى ضمان حق تشكيل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات المهنية وحقها في ممارسة نشاطها باعتبارها جزءاً عضوياً من المجتمع المدني.

س- رفض أي شكل من أشكال النظم الشمولية والاستبدادية والعشائرية أو الدينية أو الحزبية الضيقة التي تشيع التعصب والتحزب التمييزي. ووضع الضمانات الديمقراطية الكفيلة بمنع وقوع العراق وشعبه مرة أخرى ضحية لمثل هذه النظم.

ش- تنظيم العلاقات المالية في ميزانية الدولة العراقية التنموية والعامة على وفق عدد السكان بالنسبة للفيدرالية والمحافظات.

ص- ضمان دور القطاع الخاص وقطاع الدولة في العملية الاقتصادية والعلاقة بينهما. وكذلك القطاع المختلط. والنص على الاستفادة من القطاع الخاص الأجنبي في مسيرة التنمية الوطنية.

ض؟- حماية الثروة الوطنية النفطية وغيرها باعتبارها ملك المجتمع. وتقوم الدولة نيابة عنه في رعايتها واستخدامها لصالح عملية التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والفني في جميع أنحاء العراق وتوزيع الثروة وفق أسس واضحة وسليمة ولصالح رفاهية الشعب وتحسين مستوى حياة الناس.

ط - النص على أهمية التعليم في مختلف مراحله وتحديثه وفق أسس علمية رصينة ومتقدمة. وتطوير البحث العلمي وربطهما في مختلف المستويات مع عملية التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ظ؟- النص على أن تكون اللغة العربية واللغة الكردية لغتي الدولة الرسميتين، مع ضمان إمكانية القوميات الأخرى التعلم بلغة الأم أيضاً إلى جانب اللغة العربية أو الكردية....الخ.

ع - النص على رعاية الدولة لجميع الفنون الإبداعية دون استثناء ورعاية الفنانين وحمايتهم ومساعدتهم لتطوير كفاءاتهم وقدراتهم الفنية والتمتع بكامل حريتهم.

غ - رفض الحروب الداخلية والخارجية أو الإرهاب لأنها لا يمكن أن يكون أي منها وبأي حال من الأحوال أسلوباً أو طريقاً لمعالجة المشكلات الداخلية والإقليمية والدولية. بل لا بد من ممارسة السبل الدبلوماسية والآليات الديمقراطية المحلية والدولية لمعالجة جميع المشكلات التي تواجه العراق الآن وفي المستقبل.

ف - تأمين أن تكون مهمة الجيش العراقي حماية حدود العراق وضمان سيادة أرضه. في حين تكون مهمات الشرطة وأجهزة الأمن الوطنية حماية تنفيذ الدستور وحماية القانون ودولة القانون الديمقراطي وحماية المواطن من العابثين بأمنه وحياته ومستقبله.

ق - إرساء أسس سليمة تستند إلى مبادئ العلاقات العربية والإقليمية والدولية الديمقراطية التي تساهم في الاستفادة القصوى من عمليات التعاون والتنسيق والتكامل الاقتصادي ومن المنظمات الدولية واتجاهات تطور العولمة الموضوعية في مختلف المجالات. ورفض الانعزال عن العالم العربي والإقليمي والدولي. بل التفاعل مع جميع دول العالم وفق أسس المنفعة والاحترام المتبادلين والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الدولية والاستفادة من التقدم العلمي والتقني لصالح تنمية الاقتصاد وتقدم المجتمع والحياة العلمية والثقافية.

هـ - العمل على توفير المستلزمات الضرورية لتنمية وتوسيع الجيش العراقي والشرطة وأجهزة الأمن الداخلي لضمان القيام بدورها في مجال الحفاظ على الأمن والاستقرار ومحاربة الإرهاب وبما يساعد على وضع جدول زمني لإنهاء وجود القوات الأجنبية في العراق. وإعادة النظر بكل القرارات التي أصدرتها سلطة الاحتلال بما يساعد على تعزيز الاستقلال والسيادة الوطنية.

هذه هي باختصار المهمات التي أرى ضرورة أن تتصدى لها الجمعية الوطنية العراقية والحكومة الجديدة الانتقاليتان. إنها مهمات كبيرة وأساسية لأنها سترسي الأساس المادي لعراق فيدرالي ديمقراطي مدني حديث وتعددي يعزز الوحدة الوطنية العراقية ويضمن إقامة عقد اجتماعي جديد وميثاق شرف قائم على التفاهم والتعاون والتوافق أو المراضاة ورفض التعسف والقهر السياسي والاجتماعي والاقتصادي والأمني.

إن العراق أمانة في أعناق الجمعية الوطنية الانتقالية لأنها مسؤولة عن وضع الدستور الدائم الجديد للعراق الديمقراطي المنشود. ولكن الشعب لن يترك المهمة بيد الجمعية الوطنية وحدها أو الحكومة. إذ أن التجربة علمت الشعب وقواه السياسية المختلفة أن يكونوا جميعاً عيوناً ساهرة ومشاركة ومؤثرة في مجرى نشاط السلطات الثلاث وضمان تعديل ما يمكن أن يكون مجافياً لإرادته وحقوقه وتجربته المريرة والغنية السابقة.

كما أن على الجمعية الوطنية والحكومة الانتقاليتين والأحزاب والقوى السياسية أن تدرك بأن قطع دابر الإرهاب والمنابع التي يتغذى منها هي المهمة المباشرة اليومية لجميع القوى السياسية والجمعية الوطنية والحكومة القادمة وكل إنسان عراقي شريف. امرأة كان أم رجلاً. إنها التحدي الأكبر للشعب كله. ولا يمكن إنجاز هذه المهمة من دون مشاركة الشعب بها. وتضامن الجميع لإنجازها.

إلى الجمعية الوطنية في اجتماعها الأول

بلقيس حميد حسن / شاعرة

نريد لجمعيتنا الوطنية العراقية المنتخبة، أن تعبر فعلا عن آمال وطموحات جميع العراقيين . وننتظر منها دورا فاعلا في الضغط على الحكومة الجديدة لتأسيس مواقف وطنية حاسمة في قهر الإرهاب ودحره ، ولتكن المواطنة العراقية أهم أسلحتكم في هذه المعركة .

وننتظر من جمعيتنا الوطنية أن يكون شعارها الأول هو " الدين لله والوطن للجميع " حيث يخبرنا التاريخ أن كل الشعوب التي فصلت الدين عن الدولة ، بدأت بتوحيد أبنائها ، وتمكنت من بناء أوطانها والنهوض من تحت أنقاض الحروب والمآسي التي سببتها السياسة الطائشة والمغامرة للطغاة .

كما علمتنا أن المساواة وإحقاق العدالة الاجتماعية أهم وابرز أسس التطور والتنمية في المجتمعات البشرية . ولا يمكن لأي نظام سياسي أن يكون نظاما عادلا وفيه انسان مظلوم . وإذا كان النظام السابق قد إضطهد الأغلبية لأسباب سياسية . أو مارس القهر ضد بعض الفئات لأسباب قومية أو طائفية . فنأمل أن لا يتكرر القهر ، هذه المرة ، لأسباب اجتماعية أو دينية تفرضها معطيات الواقع العراقي الجديد في ظل صعود بعض الأحزاب الدينية .

العراق في أعناقكم فانظروا لمستقبله الذي هو جزء من العالم الذي يحث الخطى ، وبسرعة فائقة ، نحو التطور العلمي والحضاري ، واستفيدوا من الكوادر والخبرات العراقية في الداخل وتلك العائدة من الخارج ، واجعلوا للمرأة دورها المنتظر في العراق الجديد .

هذا ما نريده

عبد الكريم هداد / شاعر وكاتب

إن تجربة ما بعد الأنتخابات العراقية أعطتنا صورة سلبية عن رجالات السياسة العراقية الفاعلة اليوم ، حيث كان جل إهتمام الأحزاب العراقية في تقاسم الوزارات والمنافع ، وليس الأهتمام برسم مستقبل العراق المنشود الذي ضحى من أجله الملايين من العراقيين بدمائهم وسنين منافيهم الطويلة . بالرغم من ذلك لابد من أمل ، وما أكثر أحلامنا ، ومنها :

١- دولة مواطنة يحكمها القانون ، لا دولة محاصصة قومية وطائفية .

٢- تحريم وتجريم الفكر الفاشي لحزب العفالقة ، إسوة بالتجربة الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية .

٣- وضع مشروع " مارشال " للنهوض بالبنية التحتية للعراق ، مع الأستفادة من تجربة المانيا واليابان .

٤- التسابق مع الزمن ، لا الأكثار من العطل الرسمية ، فالألمان قد أضافوا لوقت العمل ٣ ساعات من اجل بناء وطنهم .

٥- من أجل الأهتمام بالأنسان العراقي ، مثلما الاهتمام بالوزارات السيادية ، أحب أن تكون هنالك وزارة خاصة تسمى وزارة " الشؤون الأجتماعية " منفصلة عن وزارة العمل .

٦- أتمنى أن تكون الشرطة واحدة ، لا شرطة مرور ، وشرطة نجدة ، وشرطة آداب مثلما في الدول المتحضرة لا كما هي في الدول العربية .

٧- أن يكون الوزراء من التكنوقراط ، لا التكنوسياسة...! .

٨- التخلص من العادات السابقة التي افرزها النظام السابق ، كالجداريات الدعائية والصور والألقاب ، التي بدأ بعض السياسيين العراقيين في إستخدامها بنشوة واضحة .

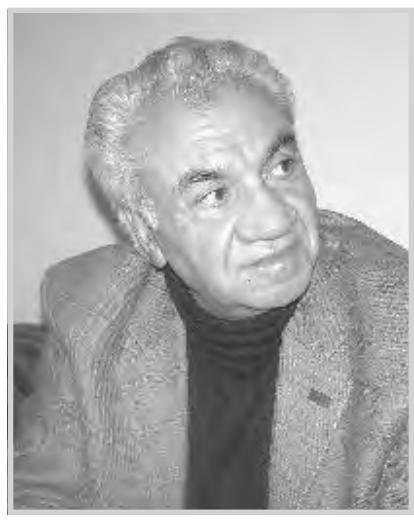
كاظم حبيب

بلقيس حميد حسن

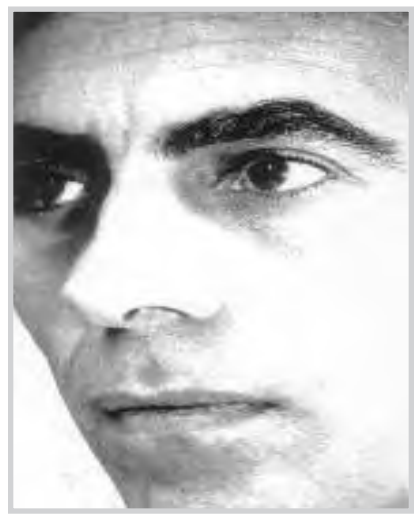
عبد الكريم هداد

من امراض الواقع الثقافي

فاضل ثامر

قبل ايام زارني احد الزملاء الأكاديميين وقال لي معاتباً: انت تعلم ان الدكتور جلال الخياط ناقد وباحث أكاديمي مرموق، وانه قد رحل عن عالمنا اثر مرض عضال، ويجدر بالمؤسسات الثقافية مثل اتحاد الادباء ووزارة الثقافة اقامة حفل تأبيني لائق له.

فقاومت رغبة في الابتسام واوضحت له ان هذا ما حصل فعلاً اذ قام اتحاد الادباء بالتعاون مع وزارة الثقافة بتنظيم حفل تأبيني في قاعة الجواهري بوزارة الثقافة شارك فيه عدد من الباحثين الأكاديميين من زملاء الفقيد وتلامذته، كما حضر الحفل عدد من افراد اسرة الفقيد الراحل الذين وجدوا ترحيباً وتقديراً بالغين من قبل الجميع ومنهم السيد وزير الثقافة وأعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد الادباء، وبعد ان علم هذا الزميل بهذه التفاصيل اعتذر بأدب متذرعاً بعدم متابعته الحركة الثقافية وبعدم مطالعته الصحف بانتظام.

هذا انموذج واحد، وليس الوحيد لمثقفين وباحثين ومحررين ثقافيين لا يلاحقون المشهد الثقافي في حركيته وشموليته فيتخيلون انه لا يوجد نشاط ثقافي في البلد، ولذا فهم يدبجون المقالات الساخنة التي تنعى على الوسط الثقافي ومؤسساته غياب الفعل وكسل الاتحادات والروابط الادبية والثقافية وتراخيها عن انجاز مهمات كسر الجمود الثقافي وتنشيط الفعل الابداعي، بل اني قد شاركت قبل ايام في ندوة مهمة وجادة نظمها المركز الثقافي (السويسري -العراقي)غاليري بغداد) بشأن ضرورة تفعيل دور المثقفين في المرحلة القادمة، ولم يتوان احد الباحثين من القول أن مؤسسات ثقافية مهمة تصمت إزاء ظاهرة تهميش دور المثقفين والثقافة وترتضي القيام بأنشطة ثقافية ومهنية محددة. وهذا ما لم يحصل ، فقد نشطت الكثير من التجمعات والروابط والاتحادات الادبية والفنية والثقافية منذ سقوط النظام الدكتاتوري حتى اليوم للمطالبة بدور اكبر للمثقفين العراقيين وتجاوز حالة التهميش التي كرسها النظام الفاشي المقبور.

وعندما تصدر امثال هذه الاحكام بسبب عدم متابعة وقائع المشهد الثقافي اليومي في العراق يكون الامر مبرراً ومفهوماً الى حد ما، ولكن ليس من حق المشتغلين في الوسط الثقافي اصدار احكام تفتقد الدقة والموضوعية لجميع تفاصيل المشهد اليومي. فإذا شاء محرر ثقافي جاد ان يصدر حكماً نقدياً على ظاهرة ثقافية تمتلك الشمول والسيولة عليه ان يذهب الى الزوايا القصية ليسمع كل نأمة ويصغي جيداً لنبض الشارع الثقافي قبيل ان يصدر مثل هذه الاحكام.

و يكتفي بعضهم بالحكم على الظواهر من خلال زاوية ذاتية صرف وبالتحديد من زاوية منفعته الشخصية المباشرة، فكل ما يحقق له مصلحة شخصية فهو امر رائع، وكل ما عدا ذلك فهو باطل ومحض هراء.

وبعض الشعراء مثلاً ممن يحبون ان يعتلوا المنابر بمناسبة وغير مناسبة على استعداد للقسم بأغلظ الايمان بان البرنامج لهذه المؤسسة او تلك قد هبط او لا قيمة له لانه لم تتح لهم الفرصة لاعتلاء منبر الشعر كل مرة نظراً لايلاء اهتمام اوسع لبقية الاجناس الادبية وضروب الإبداع الاخرى، ويمكن القول بكل وضوح ان امثال هؤلاء عاجزون الى حد كبير عن تقديم حكم موضوعي وشامل للظواهر الادبية والثقافية لانهم ببساطة نرجسيون.

مرة كتب القاص عبد الرحمن الربيعي عن النقد القصصي في العراق في مجلة "الآداب" فتحدث فقط عن النقاد الذين كتبوا عنه مركزاً على ما قالوه عنه فقط، اما اولئك الذين لم يكتبوا عنه فهم مهما كانت اهميتهم ومراكزهم فلا وجود لهم اطلاقاً.

ما اتمناه بصدق على امثال هؤلاء التحلي بأقصى درجات الموضوعية عند الحديث عن الحياة الثقافية وان لا يجعلوا من انفسهم اوصياء على الثقافة متوهمين بأنهم يمتلكون وحدهم القول الفصل وغيرهم يرسف في ضلال مبين. اتمنى ان نتوصل جميعاً الى مستوى التجرد من الاهواء الذاتية عند رصد اية ظاهرة خارجية ثقافية او سياسية وان نحكم عليها بشكل موضوعي امين وشامل من خلال دراسة جميع المحركات التي تحركها او تغذيها، وان نكون قادرين على ان نصدر حكماً موضوعياً حتى على المواقف التي قد تهمش فيها لنحكم بما لها وما عليها بموضوعية وتجرد.

مجلات عراقية: (اوراق عراقية)

عرض :علي المالكي

صدر العدد الاول من مجلة "اوراق عراقية"، وهي مجلة عراقية (تعنى بالشأن العراقي من خلال الدراسات والبحوث التي يقدمها الاكاديميون العراقيون والعرب والاجانب، برؤية فكرية حرة وديمقراطية بهدف نشر وتنمية وتطوير ودعم الموضوعات ذات الصلة ببناء عراق جديد، كالقضايا المتعلقة بالحياة الدستورية والقانونية وتطوير نشر الوعي الانتخابي الديمقراطي لدى المواطن العراقي، ناخبا ومرشحا، ومتابعة العلاقات الدولية والسياسية والاقتصادية وحقوق الانسان، والمجتمع المدني للعراق الجديد من اجل بناء نظام سياسي ودولة عراقية معاصرة تتماثل مع الدول المتقدمة في العالم).

وقد جاء العدد الاول ليؤكد التعريف السابق والذي ثبتته هيئة التحرير على غلاف المجلة، وذلك من خلال مواد العدد الست، اضافة الى الافتتاحية التي كتبها رئيس التحرير د. خميس البدري، وقد ضم العدد الاول دراسات عبرت عن وجهات نظر اصحابها. وجاءت الدراسة الاولى تحت عنوان (فلسفة الحكم . بناء المجتمع السياسي لعراق ما بعد الحرب) للدكتور خميس البدري الذي خلص الى ان آلية عملية البناء السياسي يجب ان تكون آلية صناعة الشرعية الديمقراطية الدستورية للسلطة ونظامها السياسي القادمين مؤكداً على ضرورة التوافق الاجتماعي والسياسي.

ووقف الدكتور عامر حسن فياض عند (أثر تدريس حقوق الانسان في تعزيز الفكر الديمقراطي الليبرالي العراقي المعاصر)، وتناولت الدكتورة ازهار عبد الكريم الشيخلي موضوعة الديمقراطية الدستورية، وقدم الدكتور خليل الربيعي رؤية دينية للمجتمع المدني في العراق عبر دراسته (نحو تأصيل اسلامي للمجتمع المدني في العراق).

اما الدكتور عبد الحسين شعبان فقد اهتم بتقديم رؤية مستقبلية للدستور وعلاقته بالمجتمع المدني، فيما تناول د. حازم الشمري الانتخابات العراقية.

وقد عرضت هيئة التحرير لقواعد النشر في هذه المجلة الفكرية والتي تلخصت بضرورة استخدام المنهج العلمي، وطباعة الدراسة او المادة على الكومبيوتر، وان تكون المادة غير منشورة، اضافة الى تخصيص مكافأة مالية للموضوعات الصالحة للنشر.

نتمنى التوفيق لاسرة (اوراق عراقية). والاستمرار في اعتماد الموضوعية والمنهج العلمي لتقييم المساهمات من اجل عراق جديد في كل شيء بما في ذلك روح المبادرة لدى الاكاديميين فيه. ان (اوراق عراقية)، هي واحد من منابر الفكر العراقي الحر، التي اخذت بالانبثاق بعد التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣ .